الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

لماذا أصبح السلام واقعاً دولياً وسراباً في الصحراء العربية؟

د. شاكر النابلسي
كاتب اردني - امريكا

قال المفكر التونسي العفيف الأخضر ، منذ ثماني سنوات عن ثقافة السلام الغائبة عن الفضاء العربي ، "إن السلام هو القانون الأخلاقي والوضعي في سلوكنا والشرعية الدولية في مطالبنا. لكن ذلك حلم بعيد المنال ما لم يتشرب طرفا الصراع قيماً مشتركة كونية تعريفاً. قيم حقبتنا هي قيم حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية –الثقافية ، فضلاً عن القيم الديمقراطية المحايثة لها. والطريق إلى هذا كله لن يتم إلا بالتعليم والإعلام لإعادة صياغة وعي المواطن بهذه القيم الإنسانية التي هي العمود الفقري لثقافة السلام".

الواقع الدولي للسلام

لقد أصبح السلام في السنوات الأخيرة واقعاً دولياً لأسباب كثيرة، منها:

١- أن أمريكا كانت تريد أن تغلق ملف الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٠٥، فابتداءً من هذا التاريخ أصبحت الصين أحد أكبر المرشحين لمزاحمة أمريكا. ولكن هذا الملف لم يُغلق في نهاية ٢٠٠٥، ويبدو أن تاريخ إغلاق هذا الملف قد تحول إلى نهاية عام ٢٠٠٨ ، كما وعد الرئيس بوش ورجال إدارته. ولكن هل الجانب الفلسطيني مستعد للسلام، سيما وأن الحرب قائمة بين أنصار السلام (فتح) وبين أنصار الكفاح المسلح ("حماس" والجماعات الإسلاموية الأخرى التي معها). وما دام الفلسطينيون كما رأينا في " بيان صنعاء" الأخير قد اختلفوا على تفسير صيغة البيان، وعاد كل واحد منهم إلى قلعته يحارب الآخر، والعرب وإسرائيل وأمريكا والعالم كله يتفرج. فكيف يستعد هؤلاء للسلام، وقد سبق وقلنا أن السلام ليس عرساً، ولكنه معركة عسيرة، وصعبة، وطويلة كذلك؟

٢- من المحتمل أن تعود روسيا وهي العدو التاريخي لأمريكا إلى مزاحمتها في منطقة الشرق الأوسط. وهذا ما تمّ منذ ٢٠٠٦، وما بعدها، إذ بدت أمريكا حليفاً لصيقاً غير معلن لإيران تزودها بالمعلومات والمواد الأولية النووية وبالسلاح الذي تُصدر إيران جزءاً كبيراً منه إلى سوريا و"حزب الله" و"حماس" وللميليشيات المتحالفين معها. وزار بوتين السعودية في ٢٠٠٧ كأول رئيس روسي يزور السعودية، وصرح العاهل السعودي أن زيارة بوتين " تساهم في تطوير التفاهم والتعاون الثنائي بين البلدين، والدفع به لآفاق أرحب في كافة المجالات وفق منظور استراتيجي يخدم مصالح البلدين على الأمد الآني والبعيد".

٣- سوف تخرج أوروبا الموحدة كقوة جديدة في منطقة الشرق الأوسط ، ولكن هذه القوة تظل ضعيفة التأثير، حيث تستأثر أمريكا بنصيب الأسد في الوجود الغربي في الشرق الأوسط. فقد ترددت أوروبا- وما زالت -في المساهمة بعودة الاستقرار والأمن إلى ربوع العراق. كما أنها تتهاون عسكرياً وسياسياً مع الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، إما خوفاً من أن تطولها ضربات الإرهابيين، أو أنها تركت العصا الغليظة في يد أمريكا، كما حصل في الحرب العالمية الثانية، حين تولت أمريكا بالدرجة الأولى تصفية إرهاب الرايخ الثالث وإسقاط هتلر والنازية.

٤- سوف يحاول الجميع الفوز بالمنطقة حيث النفط والموقع الاستراتيجي، ونصيب الأسد من السوق الدولية. ويبدو أن أمريكا هي الفائز الأكبر في هذا الأمر نتيجة لوجود أعداد كبيرة من جنودها في منطقة الخليج وفي العراق. ولكن أمريكا كما يلاحظ منذ بدء حرب الخليج الثانية ١٩٩١ لم تأخذ برميل نفط واحد مجاناً. وأن همها الأول، هو تأمين تدفق النفط إليها وبالأسعار التي تحددها الأسواق. وهذا هو هدف أمريكا من سعيها للسلام في المنطقة. فهي تريد حقول البترول في الشرق الأوسط داخل حدائق غناء، يعم فيها السلام، وليس داخل حقول من الألغام الإرهابية.

"سلام الشجعان" و "سلام الإذعان"

إن السلام المُراد في الشرق الأوسط وخاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية، هو "سلام الشجعان". ولكنه ليس "سلام الشجعان" الذي كان وما زال يتغرغر به بعض القادة العرب. ولكنه يعني هنا، إيجاد حل تفاوضي مشرف للقضايا العالقة كالاستيطان، والقدس، واللاجئين، والحدود، وتقاسم المياه. وأن مرجعية "سلام الشجعان" هي الشرعية الدولية، وليست دولة واحدة، سواء كانت أمريكا أم غيرها. كما أنه في الوقت ذاته، ليس من "سلام الشجعان" وحكمته مطالبة واشنطن بتقليص دورها في المفاوضات، وهي مطالب إسرائيلية بالدرجة الأولى وتعني رفع حماية أمريكا عن الفلسطينيين للانفراد بهم، ولإملاء شروط "سلام الإذعان" عليهم. وقد يظن البعض أن العكس هو الصحيح. ولكن الأيام والأحداث أثبتت أنه في الأوقات التي كانت أمريكا تهمل فيها القضية الفلسطينية وإشكالاتها، كانت إسرائيل تنفرد بالفلسطينيين وتذيقهم مرّ العذاب. وكلما أغرق اليمين العربي والأصولية المتشددة أمريكا في أوحال الإرهاب، سواء في العراق أو في فلسطين، ابتعدت أمريكا عن القضية الفلسطينية، وانشغلت بمحاربة الإرهاب. وكأن قدر أمريكا وحدها أن تكون المدافعة عن الحداثة في الشرق الأوسط ضد الإرهاب.

الفرق بين "سلام الشجعان" و"سلام الإذعان"

هناك فروقات كثيرة بين سلام الشجعان" و "وسلام الإذعان" منها:

١- ليس من "سلام الشجعان" تحويل الضمانات الأمنية المعقولة إلى هوس أمني، ليس له ما يبرره موضوعياً. وهذا ما كان يبدو لنا من السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الماضي والحاضر، وخاصة في هذه الأيام. فضمان الأمن على رأس الأوليات الإسرائيلية، الذي تحول إلى عصاب سياسي وهوس مجنون.

٢- ليس من "سلام الشجعان" الإبقاء على المستوطنات التي زُرعت لمنع قيام الدولة الفلسطينية بإفقادها التواصل الجغرافي، وهذه السياسة ليست من شيم الشجعان الذين يبحثون عن السلام المرّ. ففي الوقت الذي تنادي به إسرائيل بالسلام المرّ تستمر في بناء المستوطنات حتى هذه الساعة، برغم التحذيرات المتكررة من أمريكا. ولكن هذه التحذيرات، تبدو من والد عجوز لابنه الوحيد الصغير المدلل.

٣- من أسس "سلام الشجعان" ممارسة الدولة العبرية لنقدها الذاتي بصدد مأساة اللاجئين، بتبنيها لخلاصات المؤرخين الجدد، لكي تُسهّل نفسياً التفكير في الحلول البديلة للعودة. ولكن إسرائيل تقوم بالنقد الذاتي (تقرير "فينوغراد"، عن حرب تموز ٢٠٠٦) من أجل مزيد من القوة العسكرية، وليس من أجل تقوية مسؤوليتها بالسلام، الذي أصبح لا يعنيها كثيراً، وخاصة عندما يكون مقابل الأرض. وتتساءل إسرائيل ماذا لدى العرب، لكي نضحي بالأرض، وها نحن منذ ستين عاماً نكبر ونتطور ونتقدم بدون سلام العرب الغالي الثمن؟ وإسرائيل في واقع الأمر لا تريد سلاماً مرتفع الثمن (مقابل الأرض الثمينة مثلاً) ولكنها تقبل سلاماً رخيصاً وهو "سلام الإذعان".

٤- من أهم أسس "سلام الشجعان" الاعتراف بآلام الشعب الفلسطيني على يد الشعب اليهودي، الذي لم يتألم أكثر منه في التاريخ، وتعويض هذه الآلام مادياً ورمزياً. ولكن نخب اليسار الإسرائيلي وحدها هي التي تعترف بآلام الشعب الفلسطيني، أما اليمين والدولة الإسرائيلية فهي في وادٍ آخر. وما لم يجبر الفلسطينيون - بقوتهم الذاتية، وتضامنهم، وتخليهم عن الرومانسية السياسية - الإسرائيليين على الاعتراف بحقوقهم فلن تعترف إسرائيل الآن بهذه الحقوق، وهي التي أنكرت هذه الحقوق منذ سنوات طويلة، عندما كانت دويلة خائفة ومرعوبة من العيش وسط أناس يكرهونها، وينتظرون الفرصة للانقضاض عليها.

أهمية السلام للجميع

إن السلام حتمي وقدر هذه المنطقة من العالم. السلام مُسجّل في منطق التطور الذي طرأ على المنطقة، لذلك فهو آت لا محالة، لا لأن مصالح واشنطن تقتضيه وحسب، بل وأيضاً لأنه في مصلحة جميع بلدان الشرق الأوسط المأزومة الباحثة عن الاستثمارات، التي لا تأتي إلا في مناخ الأمن، والاستقرار، والسلام.

ومن هنا، فإن المعارضة الفلسطينية مثلاً، إذ لم تضطلع بالسلام كخيار، فستكابده كإكراه. فالتسوية النهائية للصراع العربي- الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من اتجاه تاريخي لتسوية نزاعات الحرب الباردة، لصياغة خريطة دولية جيوبوليتكية جديدة، على مقاس متطلبات العولمة، وقيادة الولايات المتحدة للعالم. إن التباطؤ في تسوية النزاع العربي- الإسرائيلي يهدد الوضع القائم في الشرق الأوسط بحرب عربية- إسرائيلية، وبتعفن أوضاع الدول الصديقة، وباستشراء الإرهاب، وتفكك المؤسسات والكيانات الذي يوشك أن يجعل الشرق الأوسط غير قابل للحكم. إن هذه المخاطر هي التي تدفع أمريكا، ودفعت إسرائيل في فترات حكم "حزب العمل" المُتفهم لسياسة واشنطن الشرق أوسطية إلى تقديم تنازلات للفلسطينيين، لا يستوجبها ميزان القوى العسكري بين الطرفين، لو لم تؤخذ في الحسبان الاعتبارات أعلاه.

السلام قوة الحب لا حب القوة

هل هناك طريق إلى السلام، أم أن السلام بحد ذاته هو الطريق إلى التنمية والإزدهار، والاستقرار، وبناء الأوطان؟ وإذا كان للسلام طريق، فما هي طريق السلام؟

لقد تمّ العثور على هذه الإجابة، محفورة على ولاعة للسجائر لجندي أمريكي قضى في حرب فيتنام. تقول الإجابة: " عندما تتغلب قوة الحب على حب القوة، سيعرف العالم السلام!"

ومن يفضّل النصر على السلام، يخسر الاثنين معاً.

طريق السلام العربي- الإسرائيلي

إن الطريق إلى السلام العربي- الإسرائيلي، يمكن أن يتم بالخطوات التالية، التي منها ما يتعلق بالعرب مع أنفسهم، ومنها ما يتعلق بالعرب وعلاقتهم مع إسرائيل وأمريكا، التي تعتبر مالكة لمفاتيح السلام في المنطقة سواء رضينا أم أبينا.

فيما يتعلق بالعرب مع أنفسهم، نجد أن واحداً من مفاتيح السلام في الشرق الأوسط هو قيام الأنظمة العربية بمخاطبة الشارع العربي بلغة الحقيقة التي ما زال الشارع العربي لا يستسيغ مذاقها المر. لأنه ككل شارع غير منظم ديمقراطياً، ويعشش فيه اليأس والبؤس والأمية، ما زال سلوكه محكوماً بالأهواء السياسية الغريبة عن السياسة، وردود الفعل الغريزية، من تدمير وحرق وعنف وقتل جماعي كتعبير عن فجاجة الوعي السياسي. ولأن أنظمته بدورها لا تمارس معه السياسة، بل العنف السافر.

علينا بالتفكير في كيفية الارتقاء بالشارع العربي إلى مصاف رأي عام، يشارك في الحياة السياسية، بدلاً من الاحتجاج العنيف على إقصائه منها. والطريق إلى ذلك يمر عبر السماح بفضاء عام حر؛ أي بنقاش عام حقيقي يديره إعلام متحرر من الرقابة والرقابة الذاتية لكي يقوم بوظيفة مراقبة أصحاب القرار، وعبر تشجيع مواطَنة نشطة، تعبر عن نفسها في مشاركة سياسية حقيقية، وعبر مجتمع مدني يحركه قطاع خاص قوي مؤهل لمناقشة الخيارات والرهانات الاجتماعية والسياسية، قبل أن يبتّ فيها أصحاب القرار.

العرب وعلاقتهم بإسرائيل وأمريكا

وفيما يتعلق بالعرب وعلاقتهم بإسرائيل وأمريكا، هناك ضرورة لكسب الرأي العام الإسرائيلي والأمريكي، وتالياً الرأي العام في البلدان الديمقراطية. فلا شيء أكثر إغراءً للرأي العام الإسرائيلي من القول له: حسبك أن تضغط على حكومتك لتنسحب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ لنتعامل معها كأية دولة أخرى في العالم: حدود مفتوحة لتدفق الرساميل، والسلع، والأشخاص، والأفكار.

إن انهيار ثقة العرب في أنفسهم هو الذي جعلهم يخشون الانتقال إلى منافسة إسرائيل سلمياً. والعرب يتخيلون بأن إسرائيل سوف تهزمهم اقتصادياً وثقافياً كما هزمتهم عسكرياً. والسبيل الوحيد للقضاء على هذا الشعور هو إعادة الشعور للعرب بأنهم قادرون على السلام. ويمكن أن يحققوا بالسلام ما لم يحققوه بالحروب الطاحنة.

"حق العودة" عائق أساسي لإحلال السلام

إن "حق العودة" يعتبر من ضمن العوائق الأساسية لإحلال السلام العربي- الإسرائيلي. وأن الوصول إلى حل واقعي ومعقول يتمثل بعودة معقولة إلى إسرائيل وأخرى حاشدة إلى الدولة الفلسطينية، وتوطين الباقي في العالم العربي مع التعويض الذي قد يصل إلى خمسين مليار دولار، سوف يزيل الكثير من العوائق أمام قطار السلام العربي- الإسرائيلي.

والحال، أن مسألة عودة الفلسطينيين في الشتات والمزروعين في مخيمات منذ ما يزيد عن نصف قرن من الزمان، وفي معيشة حقيرة وزرائب أشبه بزرائب الحيوانات في المخيمات، هي مسألة يلام عليها المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن وإسرائيل والعرب والدول العربية المستضيفة لهؤلاء الفلسطينيين الذين يقدر عددهم في هذه الدول وفي دول الخليج وفي بقية أنحاء العالم العربي بستة ملايين نسمة منهم مليونان في الأردن وحدها، وقد (جنّس معظمهم)، باعتبار أن المرأة الفلسطينية من أكثر النساء العربيات ولادة وإنجاباً للأطفال، لكي يكونوا وقود حروب الاستنزاف والعلميات الانتحارية التي تقوم بها الأصولية الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة.

عقلاء فلسطين واستحالة العودة

لقد أدرك قسم من عقلاء القيادة الفلسطينية استحالة عودة كل فلسطيني الشتات إلى أوطانهم الأصلية. فدعا مستشار ووزير عرفات السابق لشؤون القدس - مثالاً لا حصراً - زياد أبو زياد في عام ٢٠٠٢ إلى التنازل عن حق العودة إلى إسرائيل، كما اقترحت "مجموعة زياد أبو زياد" في "منتدى الشرق الأوسط" التابع لجامعة كاليفورنيا، وشارك فيه إسرائيليون أغلبهم من مركز "يافي للدراسات الإستراتيجية" في جامعة تل أبيب، وإلى جانبهم شخصيات عامة وأكاديمية من فلسطين ومصر والأردن وإيران وأمريكا، متجاوزة قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، فقيدت هذا المبدأ، واقترحت حق العودة من خلال عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية الجديدة التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكل الأماكن التي ستسلمها إسرائيل في إطار معادلة تبادل المناطق. وهي صحوة، وإن جاءت متأخرة ومن صوت أحادي، بعد أن ارتكب العرب آثام الصمت على هذه المشكلة، وبعد أن تفاقمت مشكلة عودة النازحين التي أصبحت ككرة الثلج تكبر يوماً بعد يوم كلما تدحرجت، إلا أنها تصب في التفكير العقلاني والمسلك السياسي الواقعي للقيادة الفلسطينية وبشائر إستراتيجية جديدة للفكر السياسي الفلسطيني.

وفي "محادثات طابا" بين إسرائيل والفلسطينيين بداية عام ٢٠٠١ ، جاء القرار المتعلق بتشكيل "لجنة مصالحة ومبادئ" لحل مسألة اللاجئين ، ونص على: "أولئك اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم، سيسمح لهم ذلك في أقرب وقت ممكن". كما نص على "أولئك الذين لا يرغبون في العودة، يستحقون التعويض لقاء أملاكهم، وفقاً لقواعد القانون والعدل الدولية".

إشكالية الرفض الإسرائيلي

بالمقابل، رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية هذا التفسير، من خلال تحليل قانوني موجود على موقعها على الإنترنت، على نحو لا يقبل التأويل. وهذا التحليل القانوني يقول، بأنه "لا يوجد أي ميثاق دولي، أو قرار للأمم المتحدة بما في ذلك القرار ١٩٤، يُقر بأن للفلسطينيين الحق في العودة إلى الأراضي السيادية لدولة إسرائيل". وقالت روت لبيدوت الأستاذة في الجامعة العبرية والمستشارة في وزارة الخارجية سابقاً، والتي مثلت إسرائيل في لجنة تحكيم مسألة طابا بين المصريين والإسرائيليين "أن القرار لا يعترف بالحق، بل يوصي بالسماح للفلسطينيين الراغبين في ذلك بالعودة إلى منازلهم. واختيار التعبير Shall في سياق هذا السماح، وليس Should، هي الإشارة إلى توصية غير ملزمة. كما أن مضمون القرار ٢٤٢ ، هو الأرض مقابل السلام". وبرغم ذلك لم يمنع هذا التفسير الحكومات الإسرائيلية من تحويله إلى المرجعية بالنص الإنجليزي وبالتفسير الإسرائيلي لحل النزاع حول "أراضٍ محتلة".

إن العرب يعلمون، والقادة الفلسطينيين يعلمون، وقادة الفصائل الأصولية الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة يعلمون، والرأي العام العالمي والمجتمع الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة واليمين واليسار الإسرائيلي يعلم كذلك، إن عودة هذه الملايين (ستة ملايين أو أكثر الآن في الشتات) إلى إسرائيل والضفة الغربية وغزة، هو من سابع المستحيلات.

لماذا؟

هذا ما سوف نتحدث عنه الأسبوع القادم.

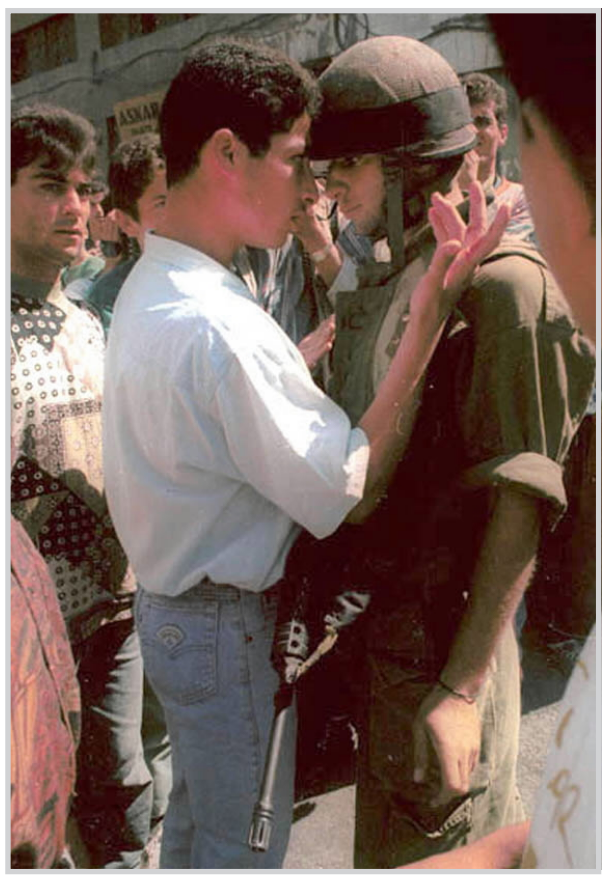

لا بديل عن لغة الحوار

عبد الرزاق السويراوي
كاتب

خطة فرض القانون أنهتْ سنتها الأولى على بدء تنفيذها .ولا يمكن لمنصف أن ينكر ما حقّقته هذه الخطة من بسط نسبي للأمن . خاصة في العاصمة بغداد . مقارنة بالأوضاع الأمنية السابقة على تنفيذ الخطة .وفي وقت كانت كل التوقعات متوجهة نحو قيام الحكومة بشن حملة عسكرية واسعة النطاق على المجاميع المسلحة في محافظة الموصل . فإن بوصلة العنف إستدارت هذه المرة نحو الجنوب . حيث مدينة البصرة وبعض المدن الأخرى بما في ذلك بغداد نفسها . ولا أريد الوقوف هنا على العوامل التي تقف وراء تفجير هذه الأوضاع وفي أكثر من مكان . فهي كثيرة وتتعدى في حجمها الشأن الداخلي لتشمل أجندة خارجية معروفة .ولكني أود الإشارة الى جانب مهم جدا . هو حالة التقلبات الحادة التي يتصف بها مسار الأحداث على الساحة العراقية . فاللافت في هذا الإتجاه . وهذا ما يرصده المراقبون لتطور الأوضاع العراقية فضلا عن بعض صنّاع القرارأيضاً في العراق . أن العامل السياسي . هو الأبرز دائما . من بين جميع العوامل الأخرى . الذي يؤثر في سير الأوضاع . بالرغم منْ أنّ بعض هذه الأوضاع . يتلبّس بتمظهرات تبدو في إطارها العام بأنّها لا تمت الى المناخات السياسية السائدة بصلة . بينما هي في الواقع تنطلق من دوافع سياسية بحتة . من هنا فإن التحليلات التي تقوم بردّ الكثير من التوترات أو الأزمات التي تظهر بين الحين والآخر . الى العامل السياسي من دون غيره حتى وإن أتخذت لها مظهرا بعيدا بعض الشيء عن فضاءات السياسة ودهاليزها .

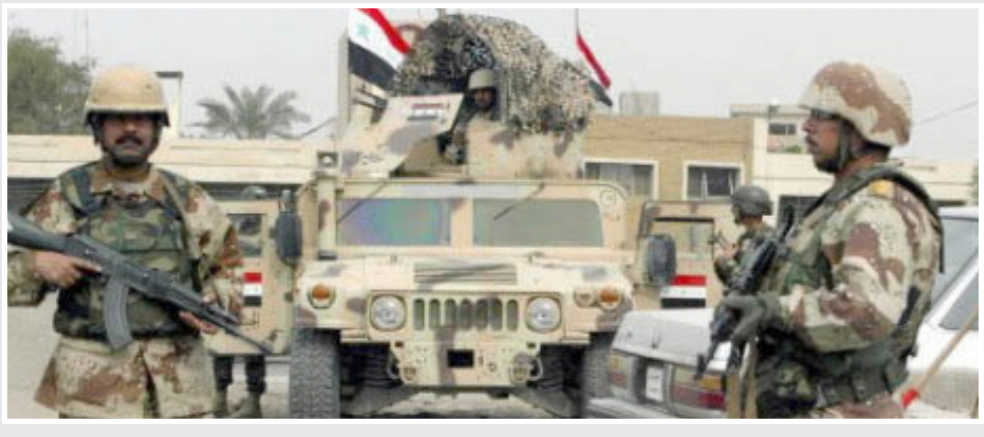

وفي حال صحّ مثل هذا الإستنتاج . فأنّ التوجه نحو إحتواء ومعالجة الكثير من الإشكاليات والتعقيدات التي تبدو وكأنّها مستعصية . يرجح الحلول والخيارات السياسية على أيّة خيارات أخرى . ولكن من الضروري الإشارة هنا . الى أنّ اللجوء الى الخيارات السياسية في المعالجة . برغم أهميته . لا يعني خلوّه من الصعوبات والعقبات التي ستواجهه عند الشروع بالتنفيذ . ولكن الذي يساعد في تذليل هذه العقبات المتوقعة . هو اللجوء الى القواسم المشتركة التي تتخلل بنية معظم الإشكاليات أو لنقل الأزمات . فتمدّها بطاقة من المرونة التي تساعد في تجاوز ما يتراكم من العقبات الثانوية . وثمة حقيقة أخرى أفرزتها التجربة منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن وهي أقرب الى المفارقة المؤلمة . هي أنّ اللجوء الى غير الحلول السياسية . وبما يؤدي أحيانا الى المواجهة الفعلية بالسلاح . مآله أولاً وأخيراً . العودة الى لغة الحوار السياسي . فلِمَ لا نتجنب إبتداء وعورة وخطورة مثل هذه الخيارات ما دمنا كما قلت نعود مضطرين الى الحلول السياسية كخيارات أفضل؟.